

السياسة الأمريكية وحركة الإصلاح السياسي في السودان

الدكتورة
منى حسين عبيد^(*)

المقدمة

شكّلت عملية (الإصلاح السياسي) اهتماما واسعا ومتزايدا من النظم السياسية العربية وأوحت بوجود الكثير من نقاط الضعف في طبيعة تلك النظم وادائها، ولاسيما في انعكاس الأداء على المجتمع. وبالرغم من الاعتراف بوجود عمليات إصلاح سياسية اطلت معظم الانظمة السياسية العربية تباينت وجهات النظر حول عملية الإصلاح في هذه الدول أو تلك، فمنهم من يرى بأنها تشبه الديمقراطية من حيث مفهومها وجدليتها ومعانيها وحتى شكلها، اذن فالاثنين يصبان في الوعاء نفسه أي ضرورة وجود الحريات العامة وممارستها، وتطبيق القانون، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحالتين (الإصلاح والديمقراطية) يبقيان بحاجة لعقل موضوعي بعيد عن الفردية والانانية ملغيا" بذلك المقولة الشائعة لدى اغلب الانظمة السياسية العربية والتي تقول ((أنا الدولة والدولة أنا)).

وهناك من يقول بأن الإصلاح يعني عملية تراكمية لا تأتي بالضغط على زر الإصلاح في لوحة مفاتيح الدولة والمجتمع، إذ إن قضايا الشعوب لا يمكن معالجتها وفق منهجية حسابية وباستخدام الكمبيوتر فقط، بل يجب النظر الى تأريخ الشعوب نفسها، سياسيا واجتماعيا" واقتصاديا" ليُتسنى لنا التعامل مع حالة كل شعب على حدة لاجل تطبيق الإصلاح المقترح. فضلا عن ذلك فإن الدول لاتستطيع الاعتماد على الافكار الخارجية لاجل القيام بعملية الإصلاح داخل دولها، فعملية الإصلاح تكون دوما" بحاجة الى قيادات سياسية اصلاحية وفكرية في الوقت نفسه للقيام بمثل هذه المهمة شرط ان تكون مهمتهم بعيدة عن اجواء القمع والاضغوطات الخارجية التي تمارسها الادارة الامريكية تجاه العديد من الانظمة السياسية العربية وغير العربية ومثالنا العربي (النظام

(*) مركز الدراسات الدولية جامعة بغداد

الموسومة (السياسة الأمريكية وحركة الإصلاح السياسي في السودان) والتي قسمت الى عدة مباحث:

المبحث الأول: تمهيد عن الاهداف الاستراتيجية الأمريكية من حركة الإصلاح في الوطن العربي.

المبحث الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الانظمة السياسية المتعاقبة في السودان.

المطلب الأول: استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الانظمة السياسية ١٩٥٦-١٩٨٩ .

المطلب الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة تجاه حكومة عمر حسن البشير.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية ومشكلات السودان الرئيسية.

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمريكية تجاه مشكلة جنوب السودان.

المطلب الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة.

المطلب الثالث: استراتيجية الولايات المتحدة تجاه قضية دارفور.

المبحث الثالث: استراتيجية الولايات المتحدة لتلاصيح في السودان...رؤية مستقبلية.

المبحث الأول

الاهداف الاستراتيجية الأمريكية من حركة الإصلاح في الوطن العربي

قبل الولوج في ثنايا

الموضوع لابد ابتداءً ان نوضح بنبذة

قصيرة السياسة التي اتبعها الولايات

المتحدة الأمريكية تجاه العالم

عموماً لاسيما بعد الحرب العالمية

الثانية حينما اصبحت ذات قوة

سياسية وعسكرية، على الرغم من

وجود قطب اخر منافس لها و المتمثل

بالاتحاد السوفيتي، والذي استمر

التنافس بين هذين القطبين على مدى

السياسي في السودان)، فهسي اليوم تلبس سياستها ثوبا "جديدا" يسمى (بالاصلاح السياسي) والذي بدأت ادارات امريكية متعاقبة منذ زمن الرئيس الامريكسي الاسبق رونالد ريغان.....

ولكي تحقق الادارة الامريكية

ستراتيجيتها تلك وتحديداً (تجاه السودان)

اتبعت شتى السياسات وعلى حقب مختلفة

من الانظمة السياسية السودانية والتي

تعاقبت على حكم السودان وبشكل خاص

نظام حكم الرئيس السوداني الحالي (عمر

حسن البشير) والذي اتبع منذ توليه السلطة

سياسية مخالفة لتوجهات وطروحات

الادارة الامريكية، فكان من الطبيعي ان

يتعرض نظام حكمه لضغوطات الادارة

الامريكية سواء من خلال اتهامه بانتهاك

حقوق الانسان في جنوب السودان وفي

غرب السودان (قليم دارفور) وكذا اتهامه

بممارسة نظامه للعمليات الارهابية وسعي

امريكا لاستصدار قرارات فرض العقوبات

الاقتصادية على الحكومة السودانية هذه

السياسة التي تغيرت بعد احداث

١١/ايلول/٢٠٠١، لربما اختلف توجهات

الاستراتيجية الامريكية او لابداء الحكومة

السودانية تعاونها مع الادارة الامريكية

والتي وجدت منها في بعض الاحيان

تعاوناً وخطى ايجابية في سبيل حل بعض

القضايا المصرية، لاسيما عندما اظهرت

الادارة الامريكية عن اهتمامها في انجاح

عملية السلام في جنوب السودان، لكن

رب سائل يسأل، هل خلت هذه السياسة

من اساليب الترغيب وربما في بعض

الاحيان التهيب تحسث ذريعة تحقيق

سياستها المتمثلة بالاصلاح السياسي؟

وهذه التساولات سوف تجيب عنها دراستنا

(مسيحية الى جانبها) كي تتطلق منها الى الشمال المسلم.

وخلال حقبة ١٩٨٩-١٩٩١، سعت الولايات المتحدة الامريكية الى توسيع نفوذها السياسي والعسكري في العديد من دول القارة، عاملة في الوقت نفسه على ازالة من ينافسها في القارة لاسيما النفوذ الفرنسي الذي استمر حتى بعد استقلال الدول التي كانت تحت سيطرته وذلك عن طريق عقد اتفاقيات سياسية وعسكرية تتيح له البقاء في مستعمراته القديمة لانجاز ما خطط له.

وجاءت الفرصة سانحة امام الولايات المتحدة الامريكية بعد التفكك الذي اصاب الاتحاد السوفيتي وانتهى به عام ١٩٩١م، اذ فتح الباب امام الولايات المتحدة لترتيب وجودها وبشكل جديد في الدول الافريقية التي وجدت بانها تشكل نقطة جوهرية لتحقيق ستراتييجيتها التي وضعتها مع مطلع عام ١٩٩١م حينما اصبحت القطب الوحيد في العالم دون منافس. ونستطيع ان نذكر بعض ما نصت عليه مبادئ الاستراتيجية الامريكية لاسيما تجاه القارة الافريقية ومنها:

١. ان تكون الولايات المتحدة القوة السياسية والعسكرية العظمى في القارة وتزيج اي نفوذ منافس اخر لها وتكون افريقيا جزءا من ترتيباتها العسكرية الجديدة في العالم.
٢. احتواء اية توجهات افريقية تسعى الى التقارب والتوحد بين شعوبها

نصف قرن تقريبا" (١٩٤٥-١٩٩١م)، حيث سميت تلك الحقبة بفترة الحرب الباردة والتي على اثرها تكون معسكرين الرأسمالي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية والشيوعي (الاشتراكي) ويقوده الاتحاد السوفيتي.

فقد استطاعت الولايات المتحدة استغلال العديد من الدول الحديثة الاستقلال وخصوصا الدول الافريقية خلال حقبة الخمسينات والستينات من القرن المنصرم كي تتخذ منها قواعدا عسكرية واقتصادية، وفي مقدمتها ليبيا.

كما حاولت الادارة الامريكية ترصين مكانتها وتثبيتها في مناطق الدول التي تشكل ابعادا" استراتيجية في قلب العالم وأقصد به الوطن العربي (وخصوصا مضيق باب المندب)، الذي يعد حلقة اتصال وطريق المرور العالمي للسفن التجارية العابرة الى الشمال والجنوب.

فخلال حقبة السبعينات من القرن المنصرم استطاعت الادارة الامريكية التدخل بشكل غير مباشر في الحرب التي اندلعت في منطقة القرن الافريقي والمتمثلة (بحرب اوغادين)^(١) بين الصومال واثيوبيا فحينما انحاز الاتحاد السوفيتي للصومال، اتجهت امريكا لتحسين وترصين علاقتها بالرئيس الاثيوبي السابق منغستو هيل مريام لدعمه ومساعدته وتأييده في تلك الحرب وبذلك حققت الولايات المتحدة ما كانت تصبو اليه من تدخلها غير المباشر، اذ ضمنت اول دولة افريقية

بما يؤدي الى استقلالها عن الولايات المتحدة والتحرر من هيمنتها.

٣. احتواء اي تطوور وتوسع ايدولوجي يسعى اليه العرب والمسلمون في القارة تؤدي نتائجه الى عامل قوة اجتماعية واقتصادية في حياتها العامة.

٤. اخراج افريقيا بوصفها سوقا عظيمة الى العالم بمفاهيم امريكية من حيث الاقتصاد الحر ومفاهيم العولمة وثقافة المجتمع الامريكي^(١).

وفي منتصف التسعينات من القرن المنصرم وبالتحديد عام ١٩٩٧م اقر المشروع الامريكي الجديد (مشروع القرن الامريكي) والذي هدف الى فرض الهيمنة الامريكية على العالم من خلال (تعزير العلاقات مع الدول الديمقراطية وتحدي امريكا لنظم الحكم المعادية للمصالح والقيم الامريكية، تعزير ودعم عملية الاصلاح السياسي والحرية الاقتصادية في الخارج، قبول امريكا بدورها الفريد في الحفاظ على نظام عالمي موث للاثمن والرخاء الامريكي)^(٢).

وقد تأكدت هذه الاستراتيجية واصبحت جاهزة للتطبيق بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١، حيث اعلنت الادارة الامريكية برنامجها السياسي الواضح المعالم والمستند الى البنود التي تضمنتها استراتيجية الامن القومي الامريكي الجديدة والتي اعلنت في ٢٠ ايلول ٢٠٠٢ والمتضمنة عدم السماح بظهور قوى دولية منافسة للولايات المتحدة اقليميا ودوليا^(٣).

ولما تحقق للولايات المتحدة ما كانت تصبو اليه، اخذت توهم العالم بدعوتها لما يسمى بالاصلاح السياسي، وكأنه مبدأ جديد العهد او وليد اليوم في الوقت الذي كان ذلك المبدأ موجود منذ عدة سنين، وبدأ بتطبيقه مع تصاعد الدعوات الداخلية والخارجية في العديد من اقطار الوطن العربي لاسيما الانظمة السياسية العربية التي اعطت اهتماما متزايدا لهذا الجانب، والذي عنيت به على الأرجح لممارسة الديمقراطية وتطبيق القانون وتحقيق العدالة.

وفي واقع الامر ان ما يفهمه الغرب من الاصلاح مختلف تماما عما يفهمه العرب الذين يرون بأن يأتي الاصلاح من الداخل وبدون التعرض لضغوط وتهديدات خارجية مثلما تفعله اليوم الولايات المتحدة الامريكية تجاه العديد من دول العالم وعلى الخصوص الاقطار العربية والافريقية كالسودان التي تحاول الادارة الامريكية ممارسة ضغوطها الخارجية لاجراء عملية الاصلاح السياسي داخل ذلك البلد والذي سنأتي على تفاصيله لاحقا.

وبحجة الاصلاح اخذت الولايات المتحدة الامريكية تتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في تسيير الشؤون السياسية الداخلية للبلدان العربية ويتضح ذلك جليا من خلال المبادرة التي عرضها الرئيس الامريكي جورج بوش (الابن) في

أذن السى اى فئسة من الانظمة السياسية توجه الولايات المتحدة الامريكية اصلاحها لاسيما في وطننا العربي؟ نستطيع القول ان الولايات المتحدة سوف توجه السى الانظمة التي حمتها امريكا طويلا" من شعوبها وغطت على سياستها القمعية المنتهكة لحقوق الانسان والتي وقفت بكل قوة وصرامة ضد مطالب التحول الديمقراطي والتي اعتبرت اياها تهديدا" للاستقرار .

وهنا تتضح امامنا الرؤية اذ تصبح ازعومة الاصلاح السياسي الامريكية مجرد تدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ومحاولة تصميم مصيره السياسي. اما الناحية الثانية للاصلاح السياسي العربي، فنجد ان المجتمعات العربية ليست في حاجة الى اختبار مصداقيتها لانها اختبرت مثيلات لها، وهنا تشكل هذه الدعوة وهما" زائفا" هدفه النقل من ضغط خارجي يمارس عليها بكثافة، وفي حالة اجبرت الاقطار العربية على اجراء الاصلاح السياسي او عميقة وجوهرية تمس فحوى النظام السياسي لذلك القطر العربي.

والذي سينظر اليها يجدها مجرد تحسينات تلعب بها صورة ذلك النظام الذي اعتاد الخديعة والتشويق في المطالب الشعبية، وعلى مدى سنين طويلة شكلت هذه السياسة ثقافة سياسية عامة عاشت عليها نخب ذلك النظام. حيث تضع العديد من الانظمة

قمة دول الثمان المنعقدة في شباط ٢٠٠٤ في سي ايلاند بالولايات المتحدة والتي اطلق عليها (مبادرة الاصلاح الاقتصادي والسياسي في الشرق الاوسط الكبير) والتي دعت الى ضمان ممارسة الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية والتداول السلمي للسلطة باقامة انظمة دستورية بدلا" من النظم الشمولية القائمة، فضلا" عن تأكيدها على تنمية بلدان المنطقة من الناحية الاقتصادية^(٥).

ورب سائل يسأل ما الموقف الذي تبنته الدول العربية ازاء هذه المبادرة؟ وفي الواقع بعض الدول العربية قبلت تلك المبادرة والبعض الاخر رفض لاسيما السعودية ومصر اذ عدا تلك المبادرة مبادرة فرضت من الخارج ولم تأت من داخل الدول التي ترمي الى تحقيق الاصلاح في انظمتها السياسية.

وبذلك نجد ان الرأي العام العربي اليوم يقف بين ازعومتين سياسيتين حول الاصلاح، الاولى امريكية اما الثانية عربية رسمية وكلتاها لا تلبي مطالب الرأي العام وتطلعاته، فازعومة الاصلاح السياسي الامريكية ليست قابلة للتصديق من قبل الرأي العام العربي بسبب خبرة العلاقة بالسياسة الامريكية تجاه الحقوق الديمقراطية للشعوب بعامة والحقوق الديمقراطية للشعوب العربية بخاصة، ذلك ان السيرة الذاتية للولايات المتحدة الامريكية مع الديمقراطية في العالم غير العربي لم تكن جيدة^(٦).

ذات اهتمام مباشر بالسودان وحتى الاهتمام الذي أبدته بالسودان في نهاية عقد الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن المنصرم، كان بسبب التوجه الأمريكي نحو ترتيب اوضاع المنطقة لمواجهة متطلبات الصراع الدولي آنذاك^(٧).

اذ شهدت السنوات التي سبقت نيل السودان استقلاله عام ١٩٥٦م، مخاضاً عسيراً جسدهته الخلافات البريطانية - المصرية حول مصير السودان ومستقبله، وقامت الحكومة الأمريكية آنذاك بممارسة الضغوط من جانبها تجاه الحكومة البريطانية لانتهاء الملف السوداني، وحسم قضيته بما يتوافق وتهيئة الظروف الملائمة امام تشكيل ما سمي بـ[الدفاع عن الشرق الاوسط]^(٨).

وبعد ان تحقق استقلال السودان عام ١٩٥٦م، تواصلت السياسة الأمريكية تجاه النظم السياسية التي حكمت البلاد لتعزيز الوجود الأمريكي في المنطقة، اذ تنوعت هذه السياسات تبعاً لاختلاف النظم السياسية المتعاقبة.

ففي المرحلة الديمقراطية الاولى (١٩٥٦-١٩٥٨)، ادركت الولايات المتحدة الأمريكية اهمية السودان، فأتجهت الى اقامة علاقات متينة مع الحكومة السودانية وقد تبين ذلك من خلال زيارة نائب الرئيس الأمريكي آنذاك ريتشارد نيكسون للسودان عام ١٩٥٧م، وعرضه لمشروع المعونة الأمريكية^(٩)، والذي اثار جدلاً واسعاً لدى الاوساط السياسية

العربية نفسها في مستوى المتلقي للمعلومات فقط، فلو رجعنا الى تاريخنا العربي لنجد ان فكرة الاصلاح السياسي متجذرة في فكرنا العربي ولم نكن ننتظر الولايات المتحدة الأمريكية لتأتي بهذه الفكرة والتي اخذت حيزاً واسعاً بعد احداث ايلول / ٢٠٠١.

ان الثقافة السياسية العربية عرفت فكرة الاصلاح منذ قرنين من الزمان، فكانت هناك حركات سياسية ومنظمات اهلية عملت بكل طاقتها لاجل تحقيق الاصلاح الديمقراطي والاجتماعي للمجتمع والدولة، وشعوباً عربية عديدة ناضلت من اجل الدفاع عن حقوقها السياسية ودفعت آلاف الارواح لاجل تحسين وتثبيت مكتسباتها النضالية ان التباطؤ الذي حصل في عملية الاصلاح في وطننا العربي كان بسبب التدخلات الخارجية والتي جعلت من الاصلاح عملية هشة، فالاصلاح الذي يحتاجه مجتمعنا العربي يتمثل بتحقيق الانفراج السياسي الكامل في اطلاق الحريات العامة، كفالة حقوق الانسان، الفصل بين السلطات، استقلال القضاء، اقرار نظام تمثيلي نزيه، تحقيق المشاركة السياسية ولا سيما مشاركة المرأة، كما يجب ان يكون اصلاحاً يضع التنمية في خدمة الحاجات الاجتماعية ويعيد النظر في هيكل توزيع الثروة، وبرامج التعليم.

المبحث الثاني
استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الانظمة السياسية المتعاقبة في السودان
المطلب الاول: - استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الانظمة السياسية (١٩٥٦-١٩٨٩)
ان للتاريخ السياسي يشير الى ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن

الاقتصاد السوداني بالاقتصاد الأمريكي واحكام سيطرتها على البلاد لتوجيه سياساتها بما يخدم مصالحها وتوجهاتها في المنطقة.

اذن فالسياسة الأمريكية تجاه السودان وخلال ذلك العهد تختلف في مضامينها عن التوجهات الحالية للهيمنة والسيطرة على هذا البلد العربي والذي لا يخرج عن خطة أمريكا في السيطرة على المنطقة العربية عموماً.

اما الحكومة المدنية الثانية (١٩٦٤-١٩٦٩م) فأتسمت علاقات أمريكا معها بأنها ذات صفة تقليدية، اذ لم تكن الولايات المتحدة راضية بالتغيير الذي قانته القوى الوطنية الديمقراطية ضد الحكم العسكري، فقد حاولت الولايات المتحدة تعكير صفو الحياة السياسية في السودان عبر خلق المتاعب، واثارة الفتن الطائفية والعنصرية، بسبب علاقات الحكومة المدنية الثانية مع الاتحاد السوفيتي^(١٥) حينما تمكنت من اقامة نوعاً من العلاقات العسكرية مع الاتحاد السوفيتي، فضلاً عن الدور القومي الذي قام به السودان في تلك المرحلة تجاه العديد من القضايا العربية سواء فيما يتعلق بقضية فلسطين او العدوان الاسرائيلي ضد مصر عام ١٩٦٧م ومحاولات الحكومة السودانية تصفية الخلافات العربية-العربية لمواجهة اثار العدوان، كما لا ننسى وقوف السودان الى جانب كل من مصر والاردن ضد الكيان الصهيوني،

السودانية بسبب رفض التيسار السوداني المعارض لتلقي مثل تلك المعونات لاسيما (حزب الشعب الديمقراطي) الشريك الثاني في الحكم والذي حدد توجهات حكومته والتي قامت على هدى مبادئ مؤتمر بانديونغ عام ١٩٥٥م في الاستقلالية وعدم الانحياز^(١٠).

هذا الموقف دفع السياسة الأمريكية الى تأييد رئيس الوزراء السوداني السابق (عبد الله خليل) بتسليم السلطة الى العسكريين في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨م^(١١).

لقد اتسمت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحكومة العسكرية الاولى بالاجاب لاسيما بعد اجازتها لاتفاقية المعونة الأمريكية في نهايات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨م على اساس ان [المعونة الأمريكية ستساعد على تنفيذ عدد من المشروعات المهمة التي لا يمكن تنفيذها من موارد السودان، نسبة لموقف البلد المالي]^(١٢). وبعض المصادر تشير الى ان المعونة الأمريكية كانت اولى الخطوات لتوثيق الارتباط بالادارة الأمريكية اذ توصف تلك المرحلة بأنها مرحلة اخضاع الاقتصاد السوداني لهيمنة الاقتصاد الأمريكي^(١٣).

وفي الواقع لا يختلف المسعى الأمريكي عن ذلك التصور فقد سعت الادارة الأمريكية الى سحب السودان لفلك ايزنهاور عبر اخضاعه بالمعونة الاقتصادية والفنية ذات الشروط المجحفة التي تضمنتها اتفاقية تلك المعونة^(١٤)، لاجل تمريرها وربط

ومحاولة لم الشمل العربي، فضلاً عن نجاحه في عقد مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧م والذي عرف بمؤتمر اللاءات الثلاث عقب انتهاء تلك الحرب^(١٦).

ونتيجة لذلك لم تتخذ الولايات المتحدة اي خطوة ايجابية تجاه الحكومة الديمقراطية المنتخبة. وخلال الحقبة العسكرية الثانية (١٩٦٩-١٩٨٥م) توطدت علاقة السودان بالاتحاد السوفيتي بصورة اوسع نتيجة الدعم الذي حظي به (جعفر نميري) من قبل بعض الشيوعيين والقوميين العرب، اذ كان النميري متأثراً بالفكر التحررية السائدة آنذاك ومعيناً ضد الغرب الاستعماري^(١٧)، اذ قام ببعض الاجراءات منها الغاء الاحزاب السياسية بحجة انها تدور في فلك الامبريالية، وعمد الى تأميم الصناعات الرئيسة وتمكن من السيطرة على الاقتصاد في البلاد، مما اثار ذلك حفيظة المعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، التي اخذت تقدم المساعدات للمتمردين في جنوب السودان بهدف زعزعة الامن والاستقرار داخل البلاد^(١٨).

هذا الدعم الذي ظل متواصلاً حتى بداية عقد السبعينات من القرن المنصرم. ولكن طرأ تحسن في السياسة الامريكية تجاه حكومة جعفر نميري وبشكل ملحوظ لاسيما بعد الانقلاب العسكري الذي تعرض له النميري والذي قام به مجموعة من الشيوعيين والقوميين واليساريين عام ١٩٧١م، فمثل هذا الانقلاب نقطة انعطاف هامة في سياسة النميري، فقد قادت عملية تصفية النشاط الشيوعي الى اضعاف مركز السوفيت في السودان، بالرغم من قيام الحكومة السوفيتية بتغيير السفير السوفيتي في

الخرطوم الذي عد احد اسباب توتر العلاقة بين الشيوعيين السودانيين ونظام الرئيس الاسبق (نميري)، الا ان الامور ظلت على حالها حتى عام ١٩٧٦م، فتمت تصفية الوجود السوفيتي نهائياً بعد محاولة انقلابية اخرى ضد الرئيس النميري في العام ذاته.

وعلى اثر ذلك طرد السوفيت من السودان، اذ تم ابعاد (٩٠) مستشاراً عسكرياً و(٣١) دبلوماسياً من السفارة السوفيتية^(١٩).

وبدأ التحول السوداني نحو الغرب عبر التحالف السعودي-المصري المناهض للسوفيت آنذاك، وقد تقدمت الولايات المتحدة الامريكية في تموز ١٩٧٧م بعرض مساعداتها للسودان لاجل مده بالمعدات العسكرية^(٢٠). وليس هذا فحسب، بل طورت الولايات المتحدة الامريكية مواقفها تجاه السودان الى درجة اصبحت السودان في عداد اثنتي عشر دولة عربية كانت تتلقى مساعدات امنية من الولايات المتحدة الامريكية وهكذا تعمق الوجود الامريكي في السودان بعد ان تم السماح للولايات المتحدة الامريكية باستخدام الاراضي السودانية عند الحاجة لتسهيل مهمة وعمل قوات الانتشار السريع التي شكلت آنذاك لحماية المصالح الامريكية في منطقة الخليج العربي^(٢١).

وقد ظلت العلاقات الامريكية السودانية متمسكة بالاجاب حتى عام ١٩٨٣م، حينما قام

فضلاً عن عدم الاسراع في الاستجابة لمطالب الجنوب، كان له تأثيره في علاقة السودان بالولايات المتحدة الامريكية والتي اعربت عن عدم مبالاتها واهتمامها بتلك الحكومة والتي جاءت بنتائج سلبية فعانى السودان من جراء تلك السياسة توقف الدعم الاقتصادي والعسكري الامريكي^(٢٥).

وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة لم تكن مرتاحة لسياسات الصادق المهدي، الا انها حرصت على الوجود في السودان، وذلك انطلاقاً من الحرص على المصالح الامريكية، مثل استثمارات شركة شيفرون في مجال التنقيب عن النفط، وكذلك الاستثمار في مشروع حفر قناة جو نقل^(٢٦).

ويمكن القول ان السياسة الامريكية تجاه السودان في هذه المرحلة تميزت بالفتور على الرغم من ان الحكومة السودانية هي حكومة منتخبة ديمقراطياً، وعلى وفق ما تريد الولايات المتحدة الامريكية.

وهكذا كانت السياسة الامريكية في كل مرحلة معبرة عن المصلحة الامريكية ومحكومة بمدى توافق الحكومات السودانية مع التوجهات والمصالح الامريكية. المطالب الثاني: استراتيجية الولايات المتحدة تجاه حكومة عمر حسن البشير.

اتسمت العلاقات السودانية - الامريكية خلال حقبة الرئيس الحالي

(النميري) ببعض الاجراءات التي القت بظلالها على هذه العلاقات، ومنها الغاء قانون الحكم الذاتي الخاص بجنوب السودان، فضلاً عن اعلانه تطبيق الشريعة الاسلامية عبر تحالفه مع الجبهة القومية الاسلامية، وهذا ما كان يتعارض مع توجهات السياسة الامريكية في المنطقة، حتى وصل الامر الى حد اتهام الامريكيون للنميري بأنه ديكتاتور يضطهد شعبه^(٢٧).

وهكذا تراجعت هذه العلاقة حتى سقوط نظام نميري بانتفاضة شعبية في آذار/مارس عام ١٩٨٥م وعند مجيء الحكومة الديمقراطية الثالثة لم تكن علاقة الولايات المتحدة بتلك الحكومة بمستوى الطموح الامريكي اي انها كانت علاقات تقليدية لم ترق الى مستوى التحالف او التعاون الامني والاستراتيجي كما هي علاقات واشنطن مع مصر وبلدان الخليج العربي^(٢٨).

ويبدو ان الولايات المتحدة لم تكن مقتنعة بتلك الحكومة لانتهاجها سياسة خارجية قوامها عدم الانحياز وعدم التحالف وفي هذا الصدد أكد الصادق المهدي ((بأننا غير منحازين لحلف نساتو ولكننا منحازون للديمقراطية، وغير منحازين للاستراتيجية الامريكية لكننا منحازون لتنمية مواردنا، وتمييزها تخلق بيننا وبينهم مصالح مشتركة))^(٢٩).

كما ان التقارب السوداني مع ايران وليبيا، وتردد حكومة الصادق المهدي في الغاء قوانين ايلول ١٩٨٣م،

وتحقيق مشروع الولايات المتحدة الأمريكية الكوني فيما أصبح يعرف ب(الامركة).

ونتيجة لذلك اخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتدد من سياستها تجاه النظام السوداني لاسيما بعد تأكيده على ((ان بلاده لن تتخلى عن مشروعها الاسلامي مهما كانت الضغوط والتهديدات السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها من قبل قوى دولية واقليمية))^(٣١). وفي واقع الامر، لقد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية الى تحريض بعض القوى الاقليمية المعادية لتوجهات النظام السوداني و لاسيما النظام السياسي في ارتيريا المعروف بتوجهاته العلمانية والذي اخذ يقدم الدعم المادي واللوجستي للمعارضة السودانية الشمالية منها والجنوبية بهدف زعزعة الامن والاستقرار داخل السودان.

وتبع ذلك قيام الادارة الأمريكية في آب عام ١٩٩٢م بوضع السودان ضمن لائحته التي اطلقت عليها اسم ((لائحة الدول الارهابية))^(٣٢)، فاتهمت الادارة الأمريكية الحكومة السودانية رسمياً في ١٨ آب/اغسطس ١٩٩٣م بالارهاب، وقد استندت واشنطن في اتهامها هذا الى حيثيات ضعيفة وغير مقنعة، مثل اتهام السودان بايواء فصائل فلسطينية مسلحة، واقامة معسكرات لتدريب مقاتلين من جنسيات مختلفة ودعم العمليات

عمر حسن البشير بالتوتر، حيث وجهت الادارة الأمريكية اتهامها للحكومة السودانية الحالية بأنها غير منتخبة، فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بقطع المساعدات الاقتصادية والعسكرية مستندة على القرار (٥١٣) الذي اقره الكونغرس الأمريكي عام ١٩٨٦م والذي نص على ((ايقاف المعونات الأمريكية لاية دولة يقوم فيها انقلاب عسكري يستولي على السلطة من نظام ديمقراطي منتخب))^(٣٧).

ليس هذا فحسب، بل كان لتوجهات النظام السوداني الجديد وتبنيه النهج الاسلامي كنظام للحكم مثل احد اهم نقاط الخلاف بين الطرفين الأمريكي والسوداني فقد اضحى موقف الحكومة السودانية في تبنيها للخيار الاسلامي موقفا من المواقف الأمريكية المتعددة ضد هذه الحكومة، فالولايات المتحدة اليوم تعد الاسلام خطراً "بديلاً" عن الخطر الشيوعي^(٣٨).

لذا فإن ما يزعم الولايات المتحدة الأمريكية اليوم هو صعود حركات الاسلام السياسي الى سدة الحكم ليس في السودان فحسب، وانما في عموم منطقة الشرق الاوسط^(٣٩). وتكمن المخاوف الأمريكية من المخاطر الاستراتيجية التي قد تنجم جراء قيام تكتل اسلامي له ذرع عسكرية واقتصادية، ويشكل محور استقطاب ومناخسة^(٤٠)، مما يهدد توجهات الولايات المتحدة الأمريكية ونزوعها نحو السيطرة على المنطقة كأحد اهم مرتكزات الهيمنة على العالم

المسلحة ضد الدول المجاورة وغير المجاورة^(٣٣).

كما حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تحميل السودان وزر عملية الانفجار الكبرى التي تعرض لها مبنى التجارة الدولية في نيويورك في مستهل عام ١٩٩٣م^(٣٤).

ولم تقف الإدارة الأمريكية عند هذا الحد بل اتخذت من محاولة اغتيال الرئيس المصري حسني مبارك في اثيوبيا عام ١٩٩٥م ذريعة أخرى لاتهام السودان بالارهاب اذ اصدرت الإدارة الأمريكية قرارات عدة بحق السودان منها قرار رقم (١٠٤٤) والذي ادانت به السودان واتهمته بدعم الارهاب وايواء الارهابيين ثم تبعه بعد ذلك اصدار قرار رقم (١٠٥٤) والذي قضى بفرض الحظر الجوي على السودان^(٣٥).

وبالنتيجة ادت تلك السياسة الأمريكية الى خلق نوع من التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة والسودان، وقد اتخذ هذا التوتر في العلاقة ابعادا مختلفة. اذ انتقلت المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والنظام السوداني الى مستوى استخدام القوة المسلحة، لاسيما بعد تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا في ٧/أب/١٩٩٨ والذي اتهمت فيه الولايات المتحدة (اسامة بن لادن)، وبالمقابل قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقصف مصنع الشفاء لانتاج الدواء في الخرطوم بحجة ان هذا المصنع يقوم بانتاج غازات سامة

ومواد كيميائية صالحة للاستخدام العسكري وان (بن لادن) كان ينوي استخدامها ضد الأمريكيين فاتهمت الولايات المتحدة الحكومة السودانية بالتنسيق مع (بن لادن) لممارسة الاعمال الارهابية ضد الولايات المتحدة الأمريكية^(٣٦).

ولكن في الحقيقة ان ممارسة الولايات المتحدة لسياستها تجاه النظام السوداني كان الهدف منه اعطاء شرعية التدخل في شؤون السودان تحت شعارات واهية منها مكافحة الارهاب وحماية حقوق الانسان.

وبالفعل تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من تطبيق سياستها تجاه العديد من المشكلات التي عانى وما يزال يعاني منها السودان لاسيما مشكلة جنوب السودان وقضية دارفور.

المبحث الثاني

الاستراتيجية الأمريكية ومشكلات السودان الرئيسية

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمريكية تجاه مشكلة جنوب السودان.

لقد اتخذت الولايات المتحدة من مشكلة جنوب السودان ورقة ضاغطة تجاه الحكومة السودانية فقد قامت الولايات المتحدة بقيادة حملة دولية هدفها الصاق التهم بالحكومة السودانية وذلك بانتهاكها لحقوق السكان الجنوبيين وقد وثقت واشنطن اتهامها رسميا من خلال تمكنها باستصدار قرار من الكونغرس

الأمريكي، وهو القرار الذي حمل رقم (١٤٠) لسنة ١٩٩٣م والذي ادان في فقرته الأولى السودان لانتهاكه-وفق ما يدعي القرار-حقوق الإنسان في السودان^(٣٧)، وكانت الولايات المتحدة، قد نجحت في عام ١٩٩٢م بتمرير مشروع قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة يدين ما أسمته بانتهاكات حقوق السكان في السودان وقد أقر المشروع بأكثرية ١٠٣ أصوات مقابل ٧ أصوات وامتناع ٢٧ عضواً عن التصويت^(٣٨).

ومن جانب آخر، فإن الولايات المتحدة مارست ضغوطها تجاه العديد من الهيئات والمنظمات الدولية لاستصدار قرارات أو توصيات أو تقارير تدين معاملة الحكومة السودانية للاقلييات غير المسلمة.

وعلى سبيل المثال، جاء في تقرير كاسيار بيرو، مقرر الأمم المتحدة الخاص لحقوق الإنسان في السودان، والذي قدمه إلى المنظمة الدولية، بعد زيارة قام بها إلى السودان مطلع عام ١٩٩٤م اتهام للحكومة السودانية بانتهاك حقوق الإنسان لاسيما في جبال النوبة والجنوب^(٣٩).

كما اتهمت الولايات المتحدة الحكومة السودانية بسوء أوضاع الاغاثة في الجنوب، وحاولت الولايات المتحدة استغلال ذلك بأن اقترحت اقامة ما سمي بـ(المناطق الآمنة)، بحجة حماية المدنيين في الجنوب السوداني، إلا ان الحكومة السودانية رفضت ذلك عبر مذكرة رسمية جاء فيها: (ان تبني الادارة الأمريكية الفكرة

يعني انحيازاً واضحاً" الى طرف حركة قرنق على حساب طرف آخر هو الحكومة السودانية)^(٤٠).

أما على صعيد استغلال التمايز العرقي والديني فقد ذهبت الأوساط الأمريكية إلى توصيف ما يحدث في الجنوب على انه صراع بين الأفريقية والعربية من جهة، وبين المسيحية والإسلام من جهة أخرى، ولم تكف عند هذا الحد، فقد اتهمت الحكومة السودانية بانتهاج سياسات التعريب والإسلمة القسرية على سكان جنوب السودان^(٤١).

أذ ان التعريب والإسلمة يشكلان حسب وجهة النظر الأمريكية خطراً" ذا نتائج وخيمة وان امتداد تأثيره إلى البلدان الأفريقية المجاورة يعزز من المد العربي-الإسلامي في هذه المنطقة الحساسة، مما يعني ذلك محاربة الوجود الأمريكي والصهيوني في المنطقة وضمان للأمن القومي العربي.

لذا فقد مثل احتواء النظام في السودان أولوية كبرى لدى الولايات المتحدة الأمريكية^(٤٢)، التي مالبت ان ابتدعت تهمة جديدة تجاه النظام السوداني والمتمثلة بممارسة السرقة امعانا" منها في ايجاد مبررات الضغط والتدخل في مشكلة جنوب السودان^(٤٣). وبالفعل تمكنت الإدارة الأمريكية من خلال تلك المسوغات التدخل في مشكلة الجنوب ففي عام ١٩٩٣م اسهمت الإدارة الأمريكية ويتدخل مباشرة من الكونغرس

من خلالها ان تمارس ضغوطها على جميع الدول الافريقية، فعندما وجدت الولايات المتحدة ان السودان قد بدأ يعيد نشاطه السياسي والاقتصادي نتيجة لامتلاكه البترول، ازداد تخوفها من ان يصبح السودان قوة اقليمية مؤثرة تؤثر على مصالحها^(٤٧). فجاءت الفرصة امام الولايات المتحدة، فاستغلته من خلال المؤتمر الذي عقد في بروكسل ببلجيكا في ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠١م لممارسة ضغوطها على حكومة السودان لتوقفه عن استخراج النفط، محاولة توجيه اتهامات ثلاث للحكومة السودانية خلال ذلك المؤتمر ومنها:

١. ان حكومة السودان تستخدم عائدات البترول لشراء الاسلحة لمقاتلة الجنوبيين.
 ٢. ان الحكومة تشترك مع الشركات البترولية-الصينية في استخدام القوة ضد السكان لمد انابيب البترول وهدم المنازل مما يشكل تهديداً وخرقاً لحقوق الانسان.
 ٣. ان البترول يستخرج من مناطق جنوبية دون ان يستفيد ابناءها^(٤٨).
- وعلى الرغم من ذلك فإن السياسة الامريكية تغيرت بعد احداث ١١ ايلول عام ٢٠٠١ لا سيما عندما ابدت الحكومة السودانية تعاونها واستعدادها لتقديم كل ما لديها من معلومات عن الارهاب^(٤٩).

الامريكي في دعوة الجنوبيين الى تبني حق تقرير المصير^(٤٤)، وضغطت الحكومة الامريكية على المعارضة السودانية متمثلة في ((التجمع الوطني الديمقراطي)) من اجل تبني حق تقرير المصير للجنوب في مؤتمر القضايا المصيرية الذي عقده التجمع المذكور في العاصمة الارتيرية ((اسمره)) خلال المدة ١٥-٢٣ حزيران ١٩٩٥^(٤٥).

كما اقدمت الادارة الامريكية على عرقلة المبادرة المصرية-الليبية، بسبب قناعتها بعجز هذه المبادرة عن ايجاد حل للمشكلة السودانية سواء على صعيد المعارضة المسلحة في الجنوب او المعارضة الشمالية^(٤٦).

وفي الحقيقة، ان الولايات المتحدة رفضت تلك المبادرة لانها لا تؤيد الافكار التي تنادي به الولايات المتحدة الامريكية اذ كانت المبادرة تهدف الى ابقاء السودان واحداً موحداً، وهذا ما لا ترغب الولايات المتحدة في تحقيقه تجاه السودان.

لقد ادت هذه الممارسات الامريكية الى تصعيد التوتر بين الطرفين الامريكي والسوداني والتي ازدادت اثر قيام حكومة السودان بالتنقيب عن البترول في جنوب السودان والسماح لشركات اجنبية بالتنقيب عنه الامر الذي اثار حفيظة الولايات المتحدة الامريكية فالمعروف ان امريكا صاحبة الاستغلال البشع تسعى لان تبقى الاقوى وصاحبة السياسة الاقتصادية القوية التي تستطيع

ويبدو ان الادارة الامريكية ترمي الى اتباع استراتيجية جديدة تجاه السودان، تحاول من خلالها اقناع الكثيرين بانها تسعى لاجراء التغيير والاصلاح داخل النظام السياسي السوداني.

المطلب الثاني:- استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة.

بدأت الولايات المتحدة الامريكية بتطبيق استراتيجيةها الجديدة من خلال قيامها بتعيين جون دانفورت مبعوث خاصاً لاحتلال السلام في السودان. واصدارها قانوناً اطلق عليه (قانون سلام السودان) في ٢١ تشرين الاول/اكتوبر عام ٢٠٠٢ والذي صورته الادارة الامريكية قانوناً يهدف الى وقف الحرب الدائرة في الجنوب ويعمد الى احلال السلام في السودان، الا انه في الواقع تطبيق عملي لاستراتيجية الامن القومي الامريكي الذي يعطي لاميركا الحق في التدخل في شؤون الدول وفرض الوصاية عليها تحقيقاً لاطماعها في المنطقة والتي برزت بصورة جلية بعد الدراسة التي اعدتها شركة شيفرون الامريكية والتي اكدت فيها ان السودان يمتلك احتياطي ضخم من البترول قابل للازدياد مع مرور الزمن^(٥٠).

ومما يدل على حقيقة ذلك تحفظ ذلك القانون على البند المتعلق بفرض الحظر على شركات النفط العاملة في السودان ذلك البند الذي اعطى الادارة الامريكية الحق في فرض الحظر على مبيعات النفط

السوداني وحجب اي قروض مالية للسودان يمكن ان تأتيه من المؤسسات المالية الدولية، فضلاً عن امكانيتها في منع السودان من استعمال موارده النفطية لشراء الاسلحة وتشجيع مجلس الامن الدولي على تبني قرار بفرض الحظر على بيع الاسلحة للخرطوم^(٥١).

وبموجب ذلك القانون استطاعت واشنطن ان تهدد الحكومة السودانية بالألا تتفاوض بحسن نية معها او انها ((ستبالغ في تدخلها بالجهود الانسانية)) التي تبذل في جنوب البلاد، وان تصوت ضد ارسال معونات مالية الى السودان وتعمل على تعليق العلاقات الدبلوماسية مع السودان^(٥٢).

مما يعني ان هذا القانون جاء منحازاً الى الجنوب بصورة واضحة بدليل انه حظي بتأييد من قبل المعارضة الجنوبية التي انتعشت لانقال الملف السوداني بأكمله الى يد الادارة الامريكية المعروفة بتوجهاتها المؤيدة للمعارضة الجنوبية المتمثلة بالحركة الشعبية لتحرير السودان التي يقودها (جون قرنق).

وقد بدأ الانحياز واضحاً من خلال المفاوضات التي عقدت بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية في ضواحي ماشاكوس بكينيا عام ٢٠٠٢ حيث اضطرت الحكومة السودانية وتحسب ضغط الادارة الامريكية الرضوخ لمطالب جون قرنق وذلك بتحديد مدة انتقالية تستمر

المباحثات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية والتي كان الهدف منها توحيد تلك الاتفاقات في اتفاق نهائي.

أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل باتجاه تحفيز الحكومة والمعارضة لتوقيع ذلك الاتفاق إذ عمدت إلى إصدار القرار المرقم (١٥٧٤) والذي يحتوي على كثير من نقاط التحفيز منها ((التزامه بمساعدة شعب السودان في جهوده الرامية إلى بناء أمة مسالمة موحدة يعمها الرخاء فضلاً عن مطالبة البنك الدولي والجهات المانحة ثنائية ومتعددة السى تهيئة المجال للمساعدة بتسليم المساعدات اللازمة للتعمير والتنمية الاقتصادية بما يشمل إمكانية تخفيف عبء الديون وتعضيد مبادرة حكومة النرويج الرامية لعقد مؤتمر دولي للمانحين من أجل التعمير والتنمية الاقتصادية في السودان من خلال تقديم المشروعات المدروسة وذات الشفافية في الأولويات والتنفيذ))^(٥٥) ولكن في حقيقة الأمر يحوي هذا القرار تهديد غير مباشر بفرض عقوبات على السودان لاسيما الفقرة التي تنص على ((أنه سيدرس إجراءات ملائمة إذ لم يف السودان بتعهداته))^(٥٦).

وعلى العموم، كان لصدور ذلك القرار أثره في توقيع الطرفين اتفاق سلام نهائي في التاسع من كانون الثاني عام ٢٠٠٥ والذي تعهد

ست سنوات **يتم بعدها تزييل مصير** الجنوب عن طريق الاستفتاء بالانضمام أو الانفصال فضلاً عن تطبيق احكام الشريعة الاسلامية في الشمال، في حين يكون للجنوب دستورية وقوانينية الخاصة^(٥٧). وكذا الامر بالنسبة للاتفاقات التي عقدت في مدينة نيفاشا بكينيا عام ٢٠٠٣ إذ رضخت الحكومة السودانية في اتفاق الترتيبات الامنية ان يكون للحركة الشعبية لجنوب السودان جيشها الخاص إلى جانب جيش القوات المسلحة.

كما ابنت الحكومة السودانية مرونتها تجاه اتفاقيتي اقتسام السلطة والثروة، فوافقت الحكومة السودانية على تخصيص نسبة ٤٠% من صافي عائدات النفط بجنوب السودان لحكومة جنوب السودان، وحددت نسبة ٢٨% من مقاعد السلطة للحركة الشعبية لجنوب السودان و٦% لبقية احزاب الجنوب، فضلاً عن منح جون قرنق منصب النائب الاول لرئيس الدولة.

ولانتمى اتفاق المناطق المهمشة الثلاث (جبال النوبة، وجنوب النيل الازرق ومنطقة ابيي) الذي حسم امرها من خلال تقسيم السلطة التنفيذية والتشريعية حيث كان نصيب حزب المؤتمر الوطني ٥٥% والحركة الشعبية لجنوب السودان ٤٥% يكون الحكم في الولايتين (جبال النوبة وجنوب النيل الازرق) دورياً إذ يتولى كل جانب منصب المحافظ لنصف الفترة السابقة على اجراء الانتخابات^(٥٨). وحينما طال امد

٣٠/تموز عام ٢٠٠٤، إذ كان القرار بمثابة الاعلان الرسمي لتحويل القضية سياسياً^(٥٧) فقد طالب القرار الحكومة السودانية بأعادة الامن في دارفور بأسرع وقت ممكن والموافقة على وجود قوة دولية كبيرة، فضلاً عن نزع اسلحة الجنجويد، الا ان الاعتراضات التي وجهت لذلك القرار اضطرت مجلس الامن الى ادخال تعديلات جديدة تضمنها مشروع القرار (١٥٦٤) والذي يحذر الحكومة السودانية من فرض عقوبات على قطاعها النفطي في حال لم تضطلع الحكومة السودانية بواجباتها في اعادة الامن الى دارفور^(٥٨).

وبالرغم من اجراء تلك التعديلات، الا ان مشروع القرار لم يحصل على الاغلبية اثناء عرضه على مجلس الامن، إذ اعلنت الصين بانها ستستخدم حق النقض الفيتو ضد اي مشروع قرار يتضمن فرض عقوبات على السودان.

ويبدو ان الموقف الصيني نابع من كون الصين اكبر مستثمر للنفط السوداني حيث ان فرض مثل تلك العقوبات قد يؤدي الى ان تفقد الصين استثماراتها في المنطقة لاسيما انها تعد المنافس الاول لشركة النفط الأمريكية (شيفرون).

هذا وقد عارضت فرض العقوبات كل من باكستان والجزائر وروسيا، وازاء هذه الضغوط اضطرت الولايات المتحدة ان تقدم نسخة معدلة لمشروعها ولم يلق قبول

فيه الطرفان بتنفيذ ذلك الاتفاق نصاً وروحاً^(٥٧).

المطلب الثالث: استراتيجية الولايات المتحدة تجاه قضية دارفور.

لم تختلف استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية دارفور عن تلك التي اتبعتها مع مشكلة جنوب السودان عندما وصفتها بأنها مشكلة بين المسلمين في الشمال والمسيحيين في الجنوب، إذ سعت الادارة الأمريكية الى توصيف ما يحدث في دارفور خلاف لواقعه الاجتماعي وثوابته التاريخية بأنه انتهاك لحقوق الانسان وصراع وتطهير عرقي يمارسه العرب الافارقة ضد الافارقة الزنوج، وهي تسعى لتثبيت تلك الفوارق بهدف اشغال فتيل الحرب في اقليم دارفور، بل وعمدت الى اتهام الحكومة السودانية بممارسة عمليات التطهير العرقي والابادة الجماعية ضد القبائل الافريقية الزنجية^(٥٨).

ووقت ذلك الاتهام من خلال المنظمات الانسانية الموالية لادارة الامريكية إذ ان ذلك سيجلب لها فرصة تدويل قضية دارفور بأخراجها من النطاق المحلي والاقليمي الافريقي الى المحافل الدولية سواء الى هيئة الأمم المتحدة ومجلس امنها او الى دائرة الدول الحليفة المؤيدة لسياستها، وبالفعل فان الناظر لتلك السياسة يلحظ ان الادارة الامريكية تمكنت الى حد ما في تحقيق اهدافها من خلال قرارات مجلس الامن الدولي لاسيما القرار المرقم (١٥٥٦) والصادر في

الصين ايضا" لاحتوائه على العقوبات ذاتها^(١٠).

ومع ذلك، فإن لعبة اصدار القرارات قد استهوت الادارة الامريكية، ومجلس امنها ففي نيسان من عام ٢٠٠٥ ضغطت الادارة الامريكية على مجلس الامن الدولي لاصدار قراره المرقم (١٥٩٣) والذي نص على ((احالة مرتكبي جرائم الحرب في اقليم دارفور الى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، وفرض حظر على بيع الاسلحة السودانية))^(١١) وهو قرار يحمل في طياته انتهاكا صريحا" لمبدأ السيادة الوطنية ويهدف بالدرجة الاساس تقويض نظام حكم الرئيس عمر حسن البشير سياسيا".

ليس هذا حسب، فقد هدفت الادارة الامريكية من سياستها تلك تقويت الوحدة الوطنية السودانية وتشويه هويتها العربية الاسلامية من خلال اثاره النعرات العرقية والطائفية ليس في منطقتي جنوب السودان واقليم دارفور، وإنما في جميع ارجاء البلاد، فضلا" عن انها تسعى لتحقيق مصالحها الاقتصادية في المنطقة والمتمثلة بالسيطرة على قطاع النفط، بعد ان اثبتت الدراسات وجود احتياطي كبير من النفط السوداني لاسيما في المناطق الجنوبية والغربية من السودان.

والسؤال الذي يطرح نفسه اذا كانت الادارة الامريكية تحاول تطبيق حركة الاصلاح داخل السودان فأي عملية اصلاح هذه في ظل الضغوطات والقرارات التي تصدرها تجاه الحكومة

السودانية ؟ وهل ان عملية الاصلاح التي تحاول الادارة الامريكية تطبيقها داخل السودان ستتجح ؟ هذا ما سنجيب عليه في المطلب الآتي.

المبحث الثالث

ستراتيجية الولايات المتحدة للاصلاح في السودان...رؤية مستقبلية

ان مسألة الاصلاح التي تحاول الادارة الامريكية تطبيقها في السودان تعد في غاية الصعوبة لاسيما وأنه بلد يعاني اكثر من مشكل سواء في الشمال حيث المعارضة المتمثلة بالاحزاب السياسية الثلاث الرئيسة (حزب الامة، الاتحادي الديمقراطي، حزب المؤتمر الشعبي المعارض)، وفي الجنوب التي لا تقتصر على الحركة الشعبية لتحرير السودان التي يتزعمها جون قرنق، اذ ان هناك احزاب جنوبية اخرى تطالب باستحقاقاتها وهي على غير توافق مع زعيم الحركة الشعبية، فضلا" عن الاحداث المستعرة حاليا" في اقليم دارفور الذي يقع غربي البلاد فهو الاخر يطالب بمكاسب ذاتية لذلك الاقليم لاختلاف عن تلك التي يطالب بها جون قرنق، كما لاننسى الحركات الموجودة في شرق البلاد والتي تقودها قبائل البجة والمتمثلة (بحركة الاسود الاحرار ومؤتمر البيجا)، فضلا" عن مجموعة قبائل الكوش، هذا الى جانب قضية جبال النوبة.

فعملية الاصلاح السياسي تتطلب اجراء تغييرات تتوافق مع ما تشهده البلاد من تحولات سياسية فمن

غير الممكن اجراء اصلاح في جزء من البلاد في حين تقتصر بقية اجزاء البلاد الى مثل تلك الاصلاحات اذ ان مساعي الادارة الامريكية واصرارها على تطبيق اتفاقية السلام السودانية الموقعة مع جون قرنق والتي تضمنت مكاسب مقتصرة على شمال السودان وجنوبه سواء من حيث المناصب القيادية في السلطة والتي منحت للحكومة والمعارضة المتمثلة بجون قرنق حصص اكبر من بقية القوى السياسية مما سيحدث ذلك بالطبع اشكالات عدة في عملية تحقيق الاصلاح داخل السودان.

ليس هذا فحسب، بل ان عملية اقتسام الثروة بين كلا الطرفين وتخصيص نسبة ٦٠% للحكومة و ٤٠% للمعارضة، سيشكل عقبة كبيرة هو الآخر في طريق اصلاح السودان، اذ ان هنالك مناطق او اقاليم قد استبعدت من عملية اقتسام الثروة وهي بامس الحاجة لتخصيص نسبة منها لاصلاح اوضاعها ودليلنا في ذلك إقليم دارفور الذي يعد من اهم الاقاليم والذي يحتاج الى اجراء اصلاحات سواء في اجهزته السياسية ام الاقتصادية او الاجتماعية لاسيما ان ذلك الإقليم بدأ يشهد ظهور حركات مسلحة لها وزنها وتأثيرها بين ابناء الإقليم. فضلا عن ذلك هنالك اقاليم "موجودة شرق السودان والتي نفترض ان تشمل بعملية الاصلاح التي تسعى الإدارة الأمريكية تطبيقها داخل السودان فلم تحظى تلك الأقاليم بنصيبها الكافي، ولعل ذلك ما

يبرر ظهور الحركات المعارضة (حركة الأسود، ومؤتمر البيجا)، التي تطالب بالحيلولة دون تهميش ذلك الإقليم فضلا عن منحها نصيبا في السلطة والثروة، وكذا الحال بالنسبة لبقية الأقاليم السودانية.

أذن فحركة الإصلاح التي تشمل منطقة دون أخرى لا تعد حركة صحيحة وسليمة بالنسبة للسودان كما ان تحديدها في منطقة معينة (الشمال والجنوب) سيخلق لغطا كبيرا بالنسبة للحكومة السودانية، اذ تتطلب عملية اصلاح جميع اجزاء ذلك البلد الكثير من التنازلات من قبل الحكومة السودانية لبقيّة اجزاء ذلك البلد.

كما انه سيعرض الحكومة السودانية لضغوطات كبيرة قد تؤدي في نهاية المطاف الى تفكك تلك الدولة وتفتت وحدتها الوطنية.

كما ان مجيء عملية الإصلاح من خارج البلاد ومحاولة تطبيقها بالقوة من قبل الإدارة الأمريكية ستشكل عقبة كبيرة، اذ لا تتقبل بعض الاقاليم والقوى السياسية الاصلاحات والجراءات التي تحاول الإدارة الأمريكية فرضها على جميع اجزاء السودان لاسيما وان هنالك العديد من الحركات والقوى السياسية كحزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب المؤتمر الشعبي المعارض التي تحمّل تصوراتها واطروحاتها تجاه عملية إعادة بناء النظام السياسي.

وفسي الحقيقة ان مجيء الإصلاح من داخل السودان قد يحقق تقدماً ملموساً إذ ما اتفقت القوى السياسية كافة على مبادئ سياسية موحدة تتلائم وكافة الطروحات، كما ان اجراء تلك الإصلاحات بإرادة الشعب ودون ضغط خارجي قد يجعل عملية اجراء الإصلاح داخل المجتمع السوداني ممكناً، لاسيما اذا تمكنت الحكومة السودانية من توحيد الرؤى المطروحة بالشكل الذي يخدم عملية إصلاح السودان.

ليس هذا فحسب، بل ان عملية الإصلاح السياسي تتطلب كذلك ان تكون السودان على توافق مع جاراتها لاسيما وان البعض منها ذات تأثير مباشر على بعض القوى السياسية السودانية كتلك الموجودة في الشرق والمدعومة من قبل النظام الارتيري بزعامة (سياس افورقي)، فإن حل السودان لخلافاته ومشكلاته مع دول الجوار قد يفتح الطريق امام إصلاح الأوضاع السياسية في السودان.

اذ تشكل بعض دول الجوار ذات تأثير مباشر في الأحداث التي تشهدها السودان، بحكم العلاقات والروابط التاريخية التي تربطها مع بعض تلك الدول، فضلاً عن التداخل العرقي والقبلي بينها وبين دول الجوار الإقليمي الإفريقي لاسيما اريتريا وتشاد وإثيوبيا وأفريقيا الوسطى.

الخاتمة

نلخص مما تقدم الى ان مجمل عملية الإصلاح السياسي في السودان جاءت استجابة لمطالب الاستراتيجية الامريكية او معبرة عنها فالولايات المتحدة الامريكية ترمي من وراء سياستها تلك التخلّص من الانظمة السياسية الشمولية لا سيما التي تتبع النهج الاسلامي كنظام للحكم، وبما ان السودان واحداً من تلك الانظمة، فمن الطبيعي ان يشتمل بالتغيرات التي تسعى الادارة الامريكية اجراؤها بهدف المجيء بأنظمة جديدة تحقق للادارة الامريكية مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة لا سيما النفطية منها.

وبخصوص عملية الإصلاح التي أريد لها ان تكون في السودان بمساع امريكية كانت قد شملت مناطق معينة من السودان ولم تشمل كل السودان لاعتبارات حدتها الاستراتيجية الامريكية من قبيل ايلاء الاهتمام بالمناطق الأكثر اضطراباً في السودان كجنوب السودان مثلاً لانه مثل هذا الاهتمام ربما يقود الى تفويض النهج الرئيس المتبع من النظام السياسي نفسه فضلاً عن ذلك ربما يؤدي الى أحداث فرقة وتمزق للكيان المجتمعي في السودان على اساس ديني او قومي او عرقي ، وهكذا الامر الذي يهدد الى ايجاد موطئ قدم امن .

لذلك كله نقول الى ان عملية الإصلاح السياسي ليس الهدف منها إصلاح الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها السودان بقدر ما هي محاولة لتفتيت النظام غير الموالي لتوجهات الإدارة الأمريكية واستراتيجيتها في المنطقة بدليل خلق مشكلات جديدة للحكومة المركزية في السودان، قد تؤدي في نهاية المطاف الى إضعاف الحكومة السودانية وازعاجها بالشكل الذي يسهل تغييرها ان اقتضت الضرورة.

الى ذلك نعتقد، ان عملية إصلاح أجزاء من البلاد الهدف منها هو إحداث الانقسام والفرقة بين أبناء البلد الواحد، وهي بذلك تتبع سياسة (فرق تسد)، فحرمان أبناء الأقاليم الشمالية مثلا من حركة الإصلاح بالضرورة ستخلق تنافرا كبيرا بين عناصر المجتمع الواحد وتؤدي الى خلخلة في التركيبة المجتمعية.

(١) لمعرفة تفاصيل تلك الحرب، انظر بيركيت هايتي سيلاسي، الصراع في القرن الإفريقي، ترجمة عفيف عبد الرزاق، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٠، ص ١٢٩-١٣٧.

(٢) خالد حنفي علي، موقع أمريكا الجديد، مجلة السياسة الدولية، العدد

٢٠٠٣، ص ٢٥٤، ٢٠٧.

(٣) المحافظون الجدد ودورهم في الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، الملف السياسي، العدد ١٤٤، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٨.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢.

(٥) هيفاء احمد محمد، تصاعد مطالب الإصلاح السياسي، محطات استراتيجية، العدد

١٣٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص ١.

(٦) عبد الله بلقزيز، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٩٠-٩١.

(٧) فدوى عبد الرحمن علي طه، كيف نال السودان استقلاله، دراسة تاريخية لاتفاقية ١٢ شباط ١٩٥٣ حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، شركة دار الخرطوم للطباعة والنشر، الخرطوم، ١٩٩٧، ص ٢٨.

(٨) ابو بكر حسن باشا، تأثير مصر على الأوضاع السياسية في السودان ١٩٥١-١٩٥٦، اطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد القائد المؤسس، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٠، ص ١٥٦.

(٩) بشير محمد سعيد، من تاريخ السودان السياسي- الزعيم الازهري وعصره، مطبعة القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٢١.

(١٠) جيلي عبد الرحمن، المعونة الأمريكية تهدد استقلال السودان، دار الفكر، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٤٤-٤٦.

(١١) حول تفاصيل الانقلاب ينظر، وليد محمد سعيد الاعظمي، السودان في الوثائق البريطانية- انقلاب ابراهيم عيود ١٩٥٨، بغداد، ١٩٩٠، ص ٦٤ وما بعدها.

(١٢) ابو القاسم حاج حمد، السودان- المازق التاريخي وأفاق المستقبل، دار الحكمة للنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص ٤١١-٤١٢.

(١٣) خضر حمد، مذكرات خضر حمد- الحركة الوطنية السودانية- الاستقلال وما بعده، الخرطوم، ١٩٦٧، ص ٢٨٩-٢٩١.

(١٤) لمعرفة بنود تلك الاتفاقية انظر جيلي عبد الرحمن، مصدر سابق، ص ٥٨-٥٩.

(١٥) ابو القاسم حاج حمد، مصدر سابق، ص ٤١١.

- (١٦) انعقد في الخرطوم في المدة ٢٩ آب-١ يوليو ١٩٦٧م إذ خرج المؤتمر بنتائج طيبة، وقد اشتهر بهذا الاسم نسبة للاءات الثلاث لا صلح-لا اعتراف-لا اتفاق مع الكيان الصهيوني. لمزيد من التفاصيل انظر محمد احمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، دت، ص١٣٧-١٤٩.
- (١٧) محمد احمد محجوب، المصدر نفسه، ص٢٣٠.
- (١٨) غراهام فا توماس، السودان-موت حلم، ترجمة عمران ابو حجلة، دار الفرجاني، طرابلس، ١٩٩٤، ص١١٨.
- (١٩) لطفى جعفر فرج، دراسة عن جعفر محمد نميري، سلسلة شخصيات وتراجم، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ص٢٨٠.
- (٢٠) صحيفة الرأي، العدد ٦٣٦٥، الكويت، ٢٩ تموز ١٩٨١.
- (٢١) صحيفة الراية، العدد ٥٠٤، الدوحة، ٢٩ تموز ١٩٨١.
- (٢٢) عبد اللطيف البوني، تجربة نميري الاسلامية في السودان، معهد البحوث والدراسات الاجتماعية، الخرطوم، ١٩٩٥، ص٤٧ وما بعدها.
- (٢٣) عبد السلام ابراهيم بغدادي، السياسة الامريكية المعاصرة تجاه السودان ١٩٨٩-١٩٩٥، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٠٦، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٦، ص٤١.
- (٢٤) الصادق المهدي، الديمقراطية في السودان عائدة وراجعة، مركز ابحاث ودراسات الامة، الخرطوم، ١٩٩٠، ص١٤١.
- (٢٥) الصادق المهدي، المصدر نفسه، ص١٤٢.
- (٢٦) غراهام فا توماس، مصدر سابق، ص٢٤٩.
- (٢٧) منى حسين عبيد، ما هي دوافع الولايات المتحدة الامريكية من تحسين علاقتها
- بالسودان، اوراق دولية، العدد ٨٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص١.
- (٢٨) منى حسين عبيد، الحرب الاهلية في السودان والتدخل الامريكي، قضايا دولية، العدد ٥٣، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٣، ص٢٥.
- (٢٩) حسن الحاج علي، السياسة الخارجية الامريكية، اجندة ما بعد الحرب الباردة، دراسات استراتيجية، العدد ٤، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، آب ١٩٩٥، ص٦٢.
- (٣٠) حسن الحاج علي، المصدر نفسه، ص٦٢.
- (٣١) عبد السلام ابراهيم بغدادي، السودان المعاصر السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، دار المناهج، عمان، ٢٠٠٥، ص١١٦.
- (٣٢) منى حسين عبيد، دوافع الولايات المتحدة...، مصدر سابق، ص٢.
- (٣٣) عبد السلام ابراهيم بغدادي، السودان المعاصر...، مصدر سابق، ص١١٧.
- (٣٤) عبد السلام ابراهيم بغدادي، الحملة الامبريالية الكبرى على السودان: الاهداف والدلالات، مجلة الف باء، بغداد، ٦ تشرين الاول ١٩٩٣، ص١٢.
- (٣٥) عبد السلام ابراهيم بغدادي، السودان المعاصر...، مصدر سابق، ص١١٧.
- (٣٦) محجوب باشا، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، دار هابل للطباعة والنشر، السودان، ١٩٩٨، ص٢٢٩.
- (٣٧) عبد العظيم اسماعيل عبد العال، العلاقات الامريكية السودانية واولى حروب القرن، اوراق افريقية، العدد ١٠١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص٣.
- (٣٨) عبد السلام ابراهيم بغدادي، السياسة الامريكية...، مصدر سابق، ص٤٤.

- (٣٨) عبد السلام ابراهيم بخادي، السياسة الامريكية...، المصدر نفسه، ص ٤٤.
- (٣٩) عبد السلام ابراهيم بخادي، السودان المعاصر...، مصدر سابق، ص ١١٩.
- (٤٠) منى حسين عبيد، الحرب الاهلية في السودان...، مصدر سابق، ص ٢٦.
- (٤١) عبد السلام ابراهيم بخادي، السودان المعاصر...، مصدر سابق، ص ١٢٢.
- (٤٢) U.S Department of state, Sudan Country Report on Human Rights Practices for 1997, p6.
- (٤٣) دهام محمد العزاوي، الاقليات والامن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والاقليمي والدولي، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ١٩٩٩، ص ٢٦٠-٢٦٦.
- (٤٤) جون فاي نوت يوه، جنوب السودان آفاق وتحديات، الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٠، ص ٦٥ وما بعدها.
- (٤٥) وثائق مؤتمر القضايا المصرية، التجمع الوطني الديمقراطي، اسمر، ١٥-٢٣ حزيران ١٩٩٥، ص ٢٥-٢٧.
- (٤٦) تتضمن المبادرة المذكورة النقاط الآتية:-
١. الموقف الفوري للعمليات العسكرية كافة من جميع الاطراف ووضع آلية لمراقبتها.
 ٢. الموقف الفوري للحملات الاعلامية كافة المتبادلة بين جميع الاطراف.
 ٣. الشروع في حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة عبر ملتقى عام للحوار الوطني السوداني، بهدف التوصل الى حل سياسي شامل للمشكلة السودانية يستند الى وحدة السودان ويؤمن الاعتراف بالتعدد العرقي والديني والثقافي للشعب السوداني. للمزيد انظر منى حسين عبيد، احزاب المعارضة في السودان، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد ٧٥، مركز
- الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٣٥.
- (٤٧) صحيفة الحياة، العدد ١٤٠٥٥، السودان، ٢٠٠١/٩/٨.
- (٤٨) منى حسين عبيد، دوافع الولايات المتحدة...، مصدر سابق، ص ٣.
- (٤٩) عبد العظيم اسماعيل عبد العال، العلاقات الامريكية-السودانية...، مصدر سابق، ص ٤.
- (٥٠) صحيفة بابل، العدد ٣٤٨٩، بغداد، ٢٠٠٢/١٠/٢٨.
- (٥١) عبد السلام ابراهيم بخادي، السودان المعاصر، المصدر السابق، ص ١٤٤.
- (٥٢) المصدر نفسه، ص ١٤٤.
- (٥٣) صحيفة الصباح، العدد ٢٦، بغداد، ٢٠٠٣/٧/٣١.
- (٥٤) منى حسين عبيد، اتفاقية السلام السودانية والتحديات الداخلية والخارجية، الملف السياسي، العدد ١١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٢٩-٣٠.
- (٥٥) منى حسين عبيد، تداعيات قرار (١٥٧٤) على قضية السلام في السودان، الملف السياسي، العدد ١١، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ١٩.
- (٥٦) منى حسين عبيد، تداعيات قرار (١٥٧٤)...، المصدر نفسه، ص ٢١.
- (٥٧) منى حسين عبيد، اتفاقية السلام السودانية...، مصدر سابق، ص ٣١.
- (٥٨) عماد عواد، ازمة دارفور (السودان): تعدد الابعاد وتنوع الاشكاليات، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص ٤٩.
- (٥٩) منى حسين عبيد، الموقف الاقليمي والدولي من قضية دارفور، الملف السياسي، العدد ١٢٠، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٣١-٣٢.
- (٦٠) منى حسين عبيد، الموقف الاقليمي والدولي...، المصدر نفسه، ص ٣٢.
- (٦١) المصدر نفسه، ص ٢٣-٣٣.